

الربا وأخيتها الضرائب

قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية

- سرّ تكشفه الثورة اللبنانية -



تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (٢٠١٢-٢٠١٨)

أحمد شوقي سليمان

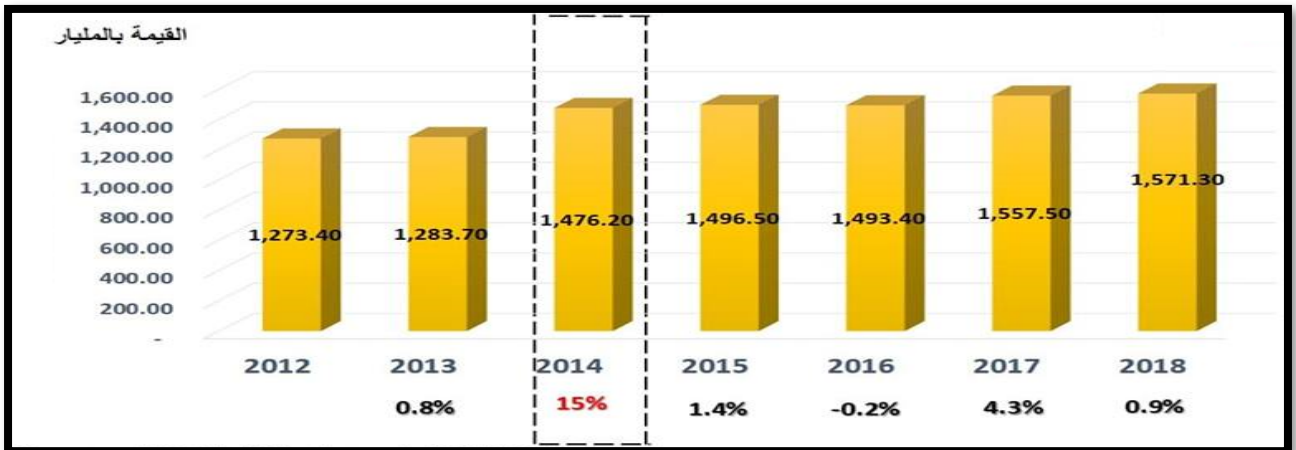
باحث دكتوراه بكلية التجارة جامعة الأزهر - محاضر ومدير معتمد في إدارة المخاطر

الحلقة (١)

شهدت صناعة المصرفية الإسلامية تطوراً سريعاً وانتشاراً واسعاً منذ ستينيات القرن العشرين وتنوعت خدماتها ومنتجاتها لتغطي أغلب احتياجات الأفراد والمؤسسات حتى تمكنت صناعة المصرفية الإسلامية من فرض تواجدتها في ساحة الاقتصاد العالمي سواء في الدول العربية والإسلامية أو الغربية وتظهر نجاحات صناعة المصرفية الإسلامية من خلال العديد من المؤشرات أهمها زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية والتوسع الجغرافي، وزيادة حجم الأصول المؤسسات المالية الإسلامية، ومعدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية. وسيسعى الباحث للقيام بعرض وتحليل متعمق لتقييم مؤشرات ومعدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ لتقديم نظرة واقعية لحجم وتطور صناعة المصرفية الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة بصناعة المصرفية الإسلامية والأبحاث المتخصصة.

معدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية

بلغت أصول صناعة المصرفية الإسلامية ١,٥٧١ تريليون دولار بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ لتمثل ٧,٧١٪ من إجمالي صناعة الخدمات المالية الإسلامية والتي يقدر إجمالي أصولها حوالي ٢,١٩ تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو ٩,٠٪ في حجم أصولها مقارنة ب ١,٥٥٧ تريليون دولار أمريكي بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧ بحصة قدرها ٧,٦٪، ويعد عام ٢٠١٤ هو الأكثر نمواً لصناعة المصرفية الإسلامية كما هو موضح بالشكل التالي:



وبتحليل القطاعات الجغرافية الأكثر تطبيقاً لصناعة المصرفية الإسلامية خلال الفترة ما بين ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ يتبين أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظلت تحتفظ بصداقتها في الاستحواذ على أصول صناعة المصرفية الإسلامية حتى عام ٢٠١٥ وانخفضت حصتها في العام ٢٠١٦ وتصدرت دول مجلس التعاون الخليجي استحواذها لأصول صناعة المصرفية الإسلامية تليها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثم دول آسيا كما هو موضح بالجدول التالي :

القيمة بالمليار دولار

السنة المنطقة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
آسيا	١٧١,٨	١٩٢,٣	٢٠٣,٨	٢٠٩,٣	٢١٨,٦	٢٣٢,٠	٢٦٦,١
مجلس التعاون الخليجي	٤٣٤,٥	٤٩٠,٣	٥٦٤,٢	٥٩٨,٨	٦٥٠,٨	٦٨٤,٠	٧٠٤,٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٩٠,٦	٥١٨,٣	٦٣٣,٧	٦٠٧,٥	٥٤٠,٥	٥٦٩,٠	٥٤٠,٢
أفريقيا ماعدا الشمال	١٦,٩	٢٠,٦	٢٠,١	٢٤,٠	٢٦,٦	٢٧,١	١٣,٢
أخرى	٥٩,٨	٦٢,٢	٥٤,٤	٥٦,٩	٥٦,٩	٤٦,٤	٤٧,١
الإجمالي	١٢٧٣,٦	١٢٨٣,٧	١٤٧٦,٢	١٤٩٦,٥	١٤٩٣,٤	١٥٥٧,٥	١٥٧١,٣

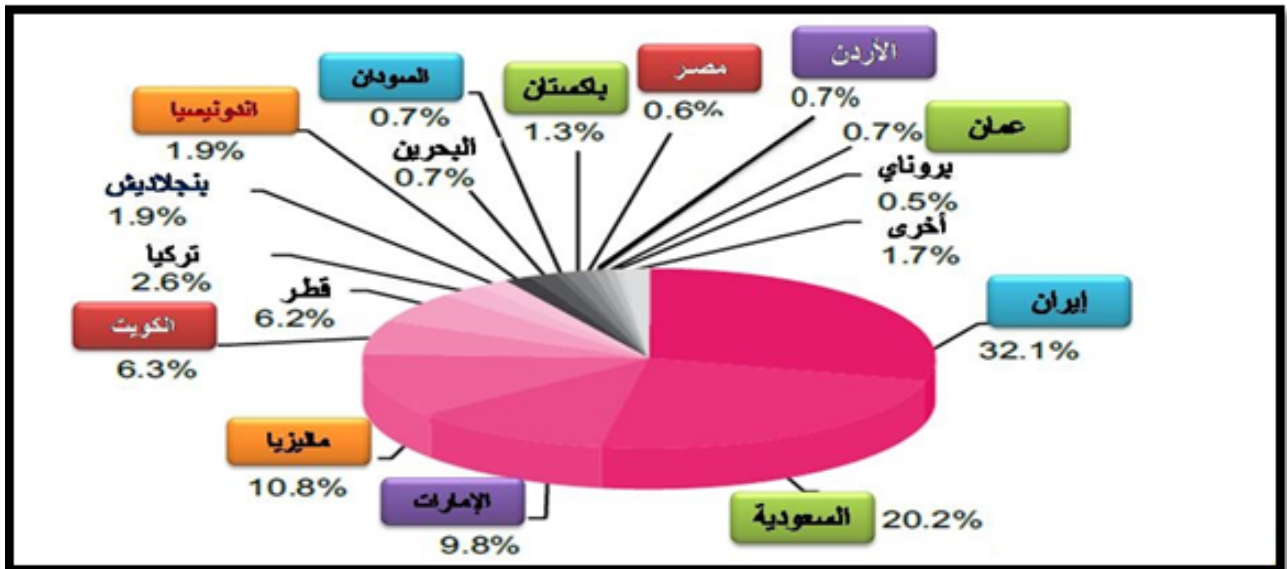
البيانات الواردة بالجدول بنهاية يونيو من كل عام

وبالنظر إلى أصول التمويل الإسلامي العالمية يتبين ارتفاع معدل نموها بمنطقة مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى ٤٤,٩٪ في ٢٠١٨ مقارنة ب ٤٢٪ في ٢٠١٧، تليها منطقة الشرق الأوسط لتصل إلى ٣٤,٤٪ في ٢٠١٨ مقارنة ب ٢٩,١٪ في ٢٠١٧، وقد انخفضت حصة دول آسيا لتصل إلى ١٦,٩٪ في ٢٠١٨ مقارنة ب ٢٤,٤٪ في ٢٠١٧.

وعلى الرغم من تباطؤ معدل نمو أداء الأصول العالمية فإن حصة السوق المحلية للقطاع المصرفي الإسلامي لا تزال مستمرة في الزيادة، حيث يتبين بطيء معدل النمو ما بين النصف الأول من ٢٠١٧، والنصف الأول من ٢٠١٨ من خلال ٣٦ دولة، وقد شهدت المصرفية الإسلامية زيادة في الحصة السوقية المحلية في ١٩ دولة وظلت ثابتة في ٦ دول أخرى (بما في ذلك إيران والسودان والتي تمتلك ١٠٠٪ من حصة السوق المصرفي المحلي وتستحوذ على أكثر من ٥٠٪ من المصرفية الإسلامية) وفي الوقت نفسه الذي زادت فيه عدد الدول مع انخفاض الحصة

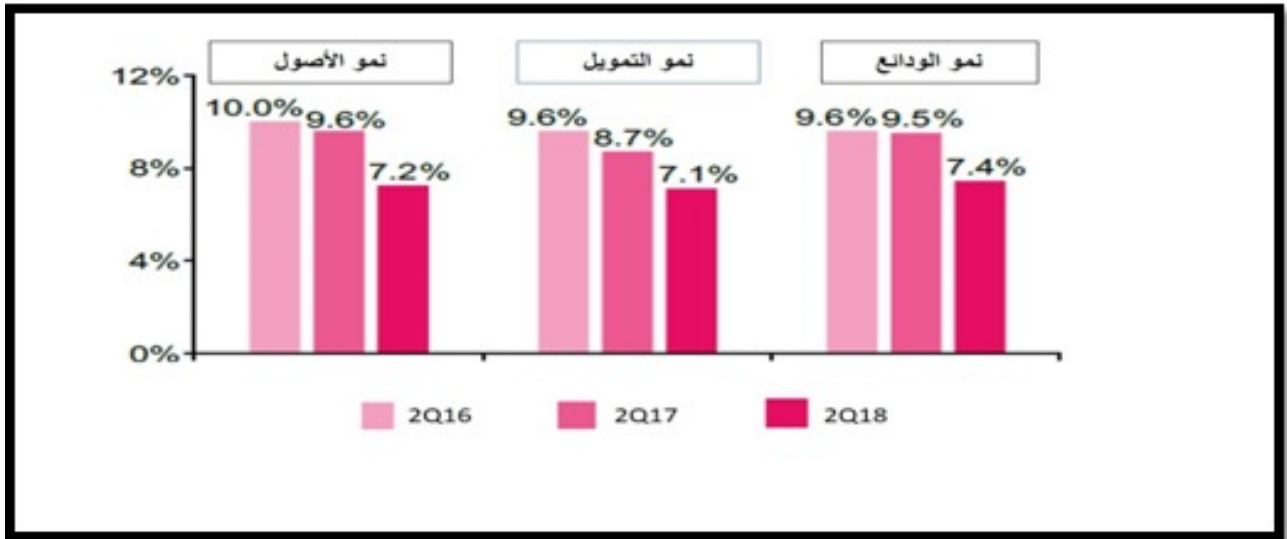
السوقية في ٦ دول بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٧ إلى ١٢ دولة بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٨ من بينهما مصر وتركيا وقطر والتي تعد من أهم ثلاث أسواق في صناعة المصرفية الإسلامية، كما استمرت دولة بروناي في زيادة حصتها المحلية من صناعة المصرفية الإسلامية لتصل إلى ٦,٦٪ في النصف الأول من ٢٠١٨ مقارنة ب ٨,٦١٪ في النصف الأول من ٢٠١٧، كما تلاحظ ثبات في الحصة السوقية المحلية للمصرفية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية والتي بلغت ٥١,٥٪ في النصف الأول من عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وقد زادت الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية المحلية بنفس الفترة في كل من الكويت لتبلغ ٦,٤٠٪ مقارنة ب ٣,٣٩٪، وماليزيا لتصل إلى ٢٦,٥٪ مقارنة ب ٢٤,٩٪، وفي الإمارات ٦,٢٠٪ مقارنة ب ٢٠٪، وفي بنجلاديش ١,٢٠٪ مقارنة ب ٨,١٩٪، وفي الأردن ٦,١٥٪ مقارنة ب ٥,١٥٪ عن نفس الفترات، وقد انخفضت الحصة السوقية المحلية للمصرفية الإسلامية بدولة قطر لتصل إلى ٢,٢٥٪ مقارنة ب ٧,٢٥٪ عن نفس الفترة المذكورة. في ضوء ما سبق وبشكل مجمل يتبين أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية تستضيفها ١٢ دولة بنسبة تصل إلى ٩١٪ من إجمالي الصناعة في بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ مقارنة ب ٩٢٪ في النصف الأول ٢٠١٧.

وقد حافظت دولة إيران على مكانتها التاريخية كأكبر سوق للمصرفية الإسلامية إلا أنها انخفضت حصتها من المصرفية الإسلامية العالمية لتصل إلى ٣٢٪ تليها المملكة العربية السعودية بحصة قدرها ٢,٢٠٪ بنهاية يونيو ٢٠١٨، ثم ماليزيا بحصة قدرها ٨,١٠٪، وتليها الإمارات بحصة قدرها ٨,٩٪، ثم الكويت بحصة قدرها ٣,٦٪ حيث يمثلون أكبر خمس دول تستضيف المصرفية الإسلامية، تليها دول قطر وتركيا وبنجلاديش

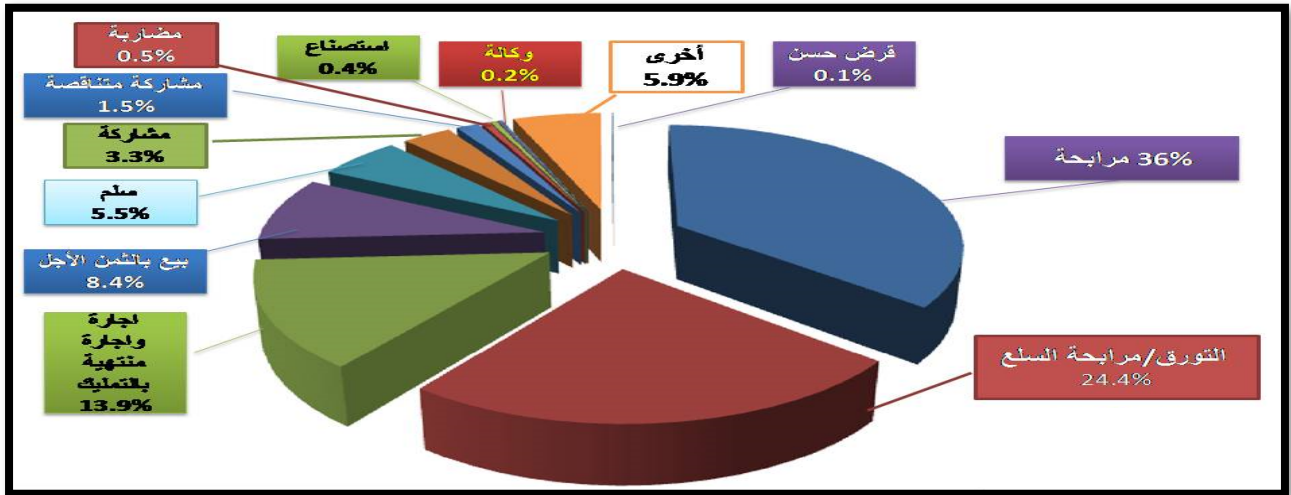


واندونيسيا والبحرين كما هو موضح بالشكل التالي وحافظت دولة ماليزيا على مكانها كأكثر الدول نمواً في حجم التمويل الإسلامي محققة معدل نمو ٧١٪.

وبتحليل معدل نمو الأصول والودائع والتمويل في العديد من الدول الرائدة في صناعة المصرفية الإسلامية والتي أظهرت نمواً في حجم الأصول والتمويل والودائع ومنها السعودية وماليزيا والكويت وتركيا وعمان وباكستان، حيث بلغ معدل نمو أصول قطاع المصرفية الإسلامية ١٪ من عام لعام حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٨، ومعدل نمو التمويل ١,٦٪ ومعدل نمو الودائع ٠,٦٪، واستمرت معدلات النمو السنوية الإجمالية (المركبة) في الاعتدال، وفي ضوء انخفاضات طفيفة في معدلات نمو الأصول في السنوات الأخيرة حيث بلغت ٧,٢٪ ما بين ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨ مقارنة ب ٩,٦٪ لعام ٢٠١٧ و ١٠٪ لعام ٢٠١٦ ويرجع ذلك لانخفاض أسعار الصرف والتي لا تزال تؤثر في الصناعة العالمية واعتماد أغلب هذه الدول على قطاع النفط، ويوضح الشكل التالي إحصائيات معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة ما بين ٢٠١٦ و ٢٠١٨ للأصول والتمويل والودائع.



وبتحليل الواقع التطبيقي لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي يتبين اعتماد المصارف الإسلامية على صيغ البيوع بنسبة تصل ل ٧٥٪ مقارنة بصيغ المشاركات وتحتل صيغة الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك المركز الثاني بنسبة تقترب ل ١٤٪ كما هو موضح من خلال الشكل التالي :



وقد سجل عدد من المصارف الإسلامية نمواً كبيراً في حجم أصولها خلال عام ٢٠١٧ وتصدر بنك Ziraat Katilim Bankasi التركي قائمة المصارف الإسلامية نمواً هذا العام بزيادة في الأصول بلغت ٨٠,٢٩٪ بحجم أصول ٣,٧٧٦ مليار دولار، يليها مصرف السلام الجزائري ٦١,٥٢٪ بحجم أصول ٧٤٧,٠٥ مليون دولار، ثم بنك Gharzolhasaneh Mehr Iran Bank الإيراني ٦١,٠٦٪ بحجم أصول ٣,٨٧٨ مليار دولار، ثم بنك Export Development Bank of Iran الإيراني ٦٠,٥٪ بحجم أصول ٦,٨٥٦ مليار دولار، ثم بنك وربة الكويتي ٥٧,٣٣٪ بحجم أصول ٦,٨٦٨ مليار دولار. ويحتل بنك الراجحي المركز الأول عالمياً من حيث الأصول الإسلامية والتي تبلغ ٩١,٥ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٧، ويليه بنك Mellat الإيراني بأصول ٥٩,٢ مليار دولار، ثم بيت التمويل الكويتي بأصول ٥٧,٨٦ مليار دولار. ومن أبرز النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي تتمثل في قدرتها على الاندماج والعمل في الدول الغربية حيث حققت دول استراليا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نمو في حجم الأصول الإسلامية بأكثر من ٢٠٪ خلال عام ٢٠١٨. ويبلغ معدل نمو المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في العالم حوالي ١٦,٥٪ تقريباً حيث يقدر عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في العالم ١١١٣ مؤسسة بنهاية ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٩٥٥ مؤسسة عام ٢٠١٣ تعمل في ٧٥ دولة وتقسم ما بين مؤسسات مالية بالكامل ومؤسسات تقليدية لها نوافذ إسلامية، ويقدر عدد عملاء المصرفية الإسلامية حول العالم ١٠٠ مليون عميل.

ثانياً: تقييم مؤشرات صناعة المصرفية الإسلامية

سيتم تقييم أداء صناعة المصرفية الإسلامية من خلال الاعتماد على عدد من المؤشرات التحوطية والهيكلية كالربحية والسيولة وجودة الأصول والرافعة المالية ورأس المال التنظيمي .

١- الربحية

يتم تقييم ربحية البنوك بشكل أساسي من خلال متوسط العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE ويمكن إيضاح متوسط العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE للمصارف الإسلامية بشكل مستقل (بعد استبعاد البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية) الجدول كالتالي :

العائد على حقوق الملكية ROE	متوسط العائد على الأصول ROA	العام
١٦,٣٪	١,٨٪	٢٠١٨
١٣,٦٪	١,٦٪	٢٠١٧
١١,٧٪	١,٣٪	٢٠١٦

وقد حققت هذه المؤشرات أعلى مستوى لها خلال فترة التحليل حيث ظلت هذه المستويات مستدامة إلى حد كبير بنهاية النصف الأول للعام ٢٠١٨، وبمقارنة معدل العائد على حقوق الملكية في نفس الفترة للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والتي بلغت ١١,٩٪ و ٧,٢٪ على التوالي وهو ما يظهر أن ايجابية مؤشرات المصرفية الإسلامية .

وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي (بعد استبعاد قطر) تحسن في معدلات الربحية عام ٢٠١٧ بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية وانتعاش أسعار البترول حيث ارتفع سعر برميل البترول من ٤٥,٣٦ دولار في يونيو ٢٠١٧ إلى ٦٥,٦٨ دولار أمريكي بنهاية يونيو ٢٠١٨ . وقد انخفضت مؤشرات الربحية بدولة قطر بسبب الظروف الاقتصادية لحد نسبي حيث انخفض مؤشر العائد على الأصول ROA للمصارف الإسلامية من ١,٨٪ إلى ١,٧٪ ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE من ١٦,٩٪ إلى ١٦,٧٪ بنهاية يونيو ٢٠١٨ و ٢٠١٧ على التوالي والتي لم تختلف عنها البنوك التقليدية بدولة قطر .

كما حققت مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية بالسعودية نمواً فبلغ ROA ٢,٥٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، و ٢,٤٪ في عام ٢٠١٧، و ٢,٠٠٪ في عام ٢٠١٦ بينما بلغ ROE ١٦,٦٪ بنهاية النصف الأول من

٢٠١٨، و١٥,٣٪ في عام ٢٠١٧، و١٣,٤٪ في عام ٢٠١٦. وفي الإمارات انتعشت مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية وانخفض حجم التمويلات المتعثرة حيث بلغ **ROA** ١,٧٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، وبلغ ١,٦٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٧، وبلغ **ROE** ١,٤٪ و١٢,٩٪ عن نفس الفترات. وقد حقق **ROE** أعلى مستوياته في مصر حيث بلغ ٤١٪ وفي السودان ٤٨٪، كما استقرت مؤشرات **ROA** بدولة ماليزيا على الرغم من انخفاض ربحيتها عن نظرائها من البنوك التقليدية مسجلاً ما بين ١٪ و ١,١٪ خلال الفترة من النصف الأول لعام ٢٠١٤ حتى النصف الأول لعام ٢٠١٨، وقد أغلق متوسط **ROE** عند ١٥,١٪ حيث كان منذ عام ٢٠١٣ (١٥,٣٪)، حيث يسجل إجمالي النظام المصرفي الماليزي متوسط **ROA** ١,٥٪، و **ROE** ١٣,٠٠٪.

٢- السيولة

ما زالت السيولة تشكل قلقاً بين العديد من الدول التي تمتلك أصول المصرفية الإسلامية، حيث تحتفظ بعض هذه الدول بكميات كبيرة من السيولة المستحقة لعدم وجود أساليب متوافقة مع أحكام الشريعة لإدارة السيولة، وغيرها التي تواجه نقص في السيولة المستحقة لضغوط الاقتصاد الكلي ومعدلات التضخم العالية والتوقعات الاقتصادية السلبية نحو زيادة سحب الودائع، وفي غياب تطبيق نسب السيولة الحديثة والمتمثلة في نسبة تغطية السيولة **Liquidity Coverage Ratio (LCR)** ونسبة صافي التمويل المستقر **Net Stable Funding Ratio (NSFR)** في العديد من الدول متضمنة المؤشرات المالية الإسلامية الهيكلية والحكومية، وسيتم تحليل أداء الدول من خلال نسبة التمويل إلى الودائع **Financing to Deposits Ratio (FDR)** بالإضافة إلى المتاح من نسب **LCR** و **NSFR**.

وقد ارتفعت نسبة التمويل إلى الودائع بالمصارف الإسلامية بإنجلترا بشكل كبير من ٨٩,٤٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٧ إلى ٩٦,٦٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨ بعد اتجاهها نحو نمو وودائعها واستمرارية أعمال التمويل، وبلغت نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية ٢٠,١٪، كما طبقت إنجلترا أحدث النسب المقررة من السلطات الرقابية حيث بلغت نسبة **LCR** في المصارف الإسلامية ٢٥٦٪. ونسبة **NSFR** بلغت ١٢٨,٢٪ بنسب أكبر ما حددتها السلطات الرقابية بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨.

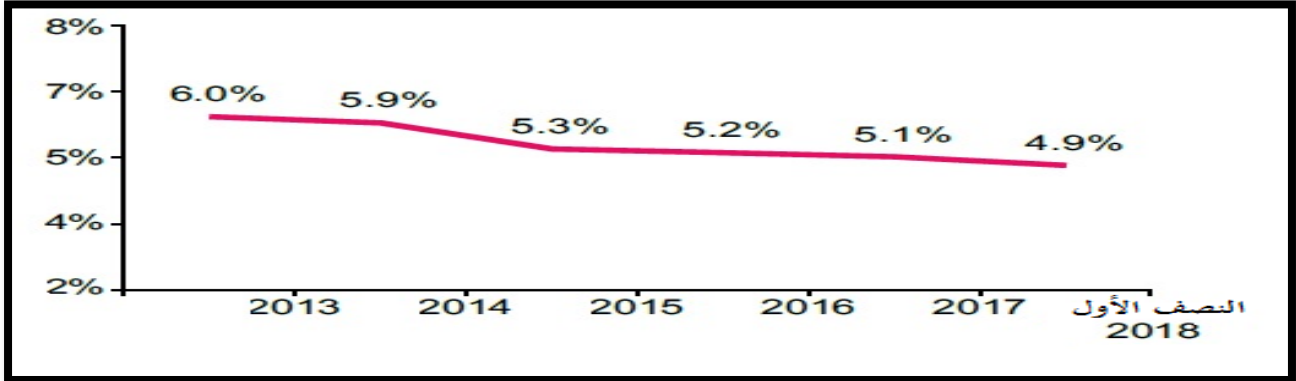
وبالنظر لدول مجلس التعاون الخليجي وباستثناء الربع الأول من عام ٢٠١٨، فقد تجاوزت نسبة التمويل إلى الودائع بدولة عمان ١٠٠٪ مسجلة ١٠٤٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، وحققت نسبة **LCR** أعلى مما هو

مطلوب من السلطات الرقابية حيث بلغت ١٢٥٪، كما لم تستطع أن تحقق نسبة **NSFR** النسبة المطلوبة من السلطات الرقابة (١٠٠٪)، وبلغت نسبة **LCR** بالمصارف الإسلامية بالسعودية ١٥٥٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، وبلغ متوسط نسبة التمويل للودائع ٦٨,٥٪ في النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة ب ٩٠,٣٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧، وبلغت نسبة السيولة ٢٧,٩٪ مقارنة ب ٢٦,٦٪ عن نفس الفترة. وقد شهدت دولة قطر انخفاضا في مؤشرات السيولة بالمصارف الإسلامية بسبب سحب غير المقيمين ودائعهم نتيجة التوترات السياسية الإقليمية في نهاية النصف الأول من ٢٠١٧، وقد استقرت مؤشرات السيولة بقطر مع نهاية النصف الأول من ٢٠١٨ حيث بلغت نسبة الأصول السائلة ٣٥,٧٪ بالمقابلة ل ٣١,٣٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧ حيث تقدر نسبة الأصول السائلة لإجمالي القطاع المصرفي القطري ٢٨,٢٪ لعام ٢٠١٧، وبلغت نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية ٦٤,٨٪ بالمقابلة ل ٥٥,٤٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧، والتي تبلغ ٥٤,٢٪ بالنسبة لإجمالي القطاع المصرفي القطري، كما انتعشت نسبة **LCR** بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨، كما سجل متوسط نسبة **NSFR** للمصارف الإسلامية ٩٩٪ وهو أقل مما هو مطلوب من السلطات الرقابية القطرية (١٠٠٪)، وقد استمرت المصارف الإسلامية الباكستانية في الحفاظ على ارتفاع معدلات السيولة لديها عن ما هو مطلوب من السلطات الرقابية حيث سجلت نسبة **LCR** ونسبة **NSFR** ونسبة **FDR** ارتفاعاً ليصل إلى ١١٤٪ و ١٣٨٪ و ٦٥٪ على التوالي بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨، كما حافظت المصارف الإسلامية الماليزية على نمو بنسبة **FDR** لتصل إلى ٩٦,٩٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ بمقابلة نسبة ٩٥,٣٪ للعام السابق. وقد انخفضت **FDR** بالمصارف الإسلامية الأندونيسية لتصل إلى ٨٦,٥٪ بنسبة ٤٪ أقل من العام السابق. كما سجل متوسط نسبة **LCR** بالمصارف الإسلامية التركية ١٨٣٪ للعام ٢٠١٨ بالمقارنة ل ١٥٩٪ للنصف الأول لعام ٢٠١٧، كما سجلت نسبة **FDR** للمصارف الإسلامية التركية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ٨٤٪ بالمقارنة ل ٨٣,٧٪ للعام السابق، ولكنها تظهر انخفاضا بالمقارنة للعام ٢٠١٣ حيث كانت ٩٧,٧٪، وقد سجلت نسبة **FDR** بالمصارف الإسلامية في لبنان وأفغانستان ونيجيريا نسبة أقل من ٥٠٪.

٣- جودة الأصول

واصلت صناعة المصرفية الإسلامية قدراتها في تعزيز جودة أصولها في ضوء البيانات في الفترة ما بين ٢٠١٣ وحتى نهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ والتي أظهرت تحسناً ثابتاً في قياس جودة أصول المصارف الإسلامية

ونوافذها مسجلة انخفاض معدل الديون (التمويل) المتعثرة **Non-Performing Financing (NPF)** بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة بالفترة السابقة كما هو موضح بالشكل التالي:

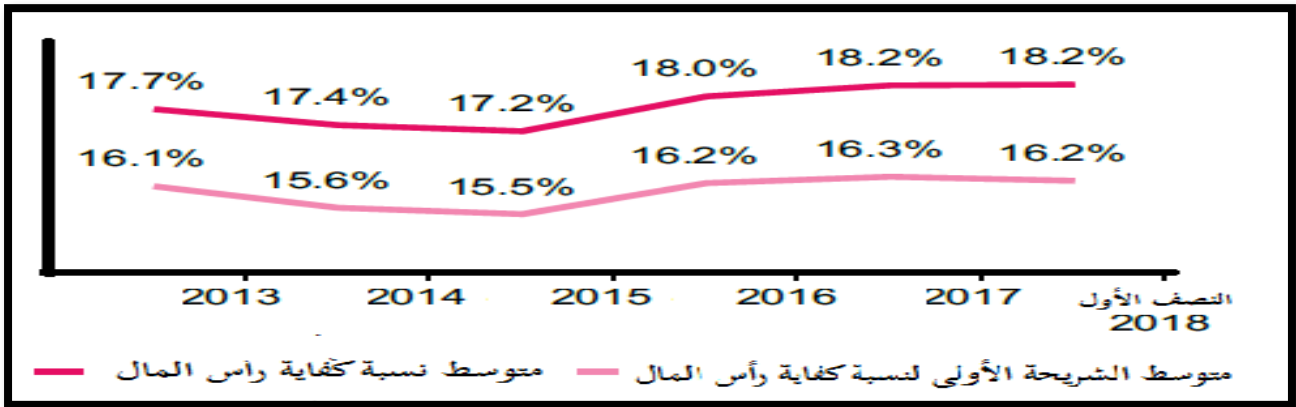


وعلى الرغم من التحسن في معدلات **NPF** في المصرفية الإسلامية إلا أنها لا تزال أعلى من معدلات الديون المتعثرة بالبنوك بالجلترا والتي سجلت ٣,٦٪، وفي أمريكا ١,١٪، وبالنسبة للمتوسط العالمي ٣,٦٪ للعام ٢٠١٧. وتسجل المصارف الإسلامية في لبنان أعلى أرقام **NPF** والتي تضاعفت لأكثر من ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٣ حتى نهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ حيث وصلت لـ ١٢,٥٪، بينما سجلت مصر واندونيسيا وباكستان والإمارات تحسناً عام في جودة أصولها في النصف الأول لعام ٢٠١٨.

وقد سجل معدل **NPF** بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ في إيران ١١,٤٪ انخفاض عن العام السابق بنسبة ١٠,٤٪، بينما ارتفع معدل **NPF** في البحرين ليصل إلى ١١,٧٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٤٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧، وارتفع في السعودية ليصل إلى ١,٢٪ مقارنة بـ ١٪ لنفس الفترة السابقة، وانخفض بالإمارات ليصل إلى ٦,١٪ مقارنة بـ ٧,٤٪ لنفس الفترة السابقة مقارنة بنسبة ٦,٧٪ إجمالي القطاع المصرفي الإماراتي. وتظهر أرقام جودة الأصول للمصارف الإسلامية في قطر لتكون هي الأقل بالمقارنة للسعودية تليهم دولة عمان والذي بلغ المتوسط الإجمالي للتمويل المتعثر **NPF** ١,٢٪ إلا أن هذه النسبة في اتجاه تصاعدي منذ عام ٢٠١٦ والتي سجلت ٠,٦٪ و ٠,٨٪ عام ٢٠١٧. وقد سجلت دول أخرى بالمنطقة استقراراً نسبياً في جودة الأصول حيث سجل **NPF** في الأردن وفلسطين والكويت ٢,٨٪، ١,٧٪، ٢,٢٪ على التوالي. وقد تمكنت المصارف الإسلامية التركية من تقليص **NPF** لتصل بها حتى ٣,٢٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة بالسنوات الماضية منذ عام ٢٠١٣. كما خفضت باكستان النسبة لتصل إلى ٢,٧٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣,٧٪ للنصف الأول لعام ٢٠١٧.

٤- رأس المال التنظيمي

بتحليل متوسط نسبة كفاية رأس المال والشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال بصناعة المصرفية الإسلامية للعام ٢٠١٨ فقد بلغا ٣,١٢٪ و ٧,١٠٪ على التوالي ويرجع ذلك على وجه الخصوص للتدهور المستمر في نسب كفاية رأس المال بدولة إيران خلال فترة التحليل حيث انخفض إجمالي نسبة كفاية رأس المال ليصل إلى ٦,٤٪. بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ حيث بلغ ٩,٨٪ في الربع الأول لعام ٢٠١٤، كما انخفضت الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال لتصل على ٤,٣٪ من ٩,٤٪ لنفس الفترة. وباستبعاد بيانات إيران من فترة التحليل نجد أن متوسط نسبة كفاية رأس المال سيصل إلى ٢,١٨٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وسيصل متوسط الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال إلى ٢,١٦٪ كما هو مبين بالشكل التالي:



وقد تجاوزت نسبة كفاية رأس مال المصارف الإسلامية لمجموعة من الدول ٢٠٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وهي الأردن ٢٣٪، والسعودية ٢١,٨٪، وانجلترا ٢١,٤٪ واندونيسيا ٢٠,٦٪، وقد سجلت المصارف الإسلامية بالإمارات متوسط نسبة كفاية رأس مال ١٧,٥٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة ب ١٦,٧٪ لنفس الفترة في العام السابق، كما سجلت الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال العادي) ارتفاعاً ليصل إلى ١٦,٣٪ مقارنة ب ١٦٪ لنفس الفترات. وسجلت المصارف الإسلامية بماليزيا نسبة كفاية رأس مال والشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال ١٦,٤٪ و ١٢,٨٪ على التوالي.

٥- الرافعة المالية

تعمل الرافعة المالية وفقاً لتعريف الجهات الرقابية كمؤشر مساند لرأس المال على أساس المخاطر لكي تساهم في بناء معدل رافعة مالية آمن على مستوى النظام المصرفي بالكامل. وتمثل نسبة الرافعة المالية ٣٪ (الشريحة الأولى / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية) كحد أدنى، وتحليل نسبة الرافعة المالية للمصارف الإسلامية بالعينة والتي بلغت ١١ دولة تبين أن نسبة الرافعة المالية تجاوزت ٣٪ وفقاً للمتطلبات الرقابية خلال الفترة ما بين ٢٠١٣

وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٨ باستثناء دولة إيران حيث استقرت نسبة الرافعة المالية عند ٢,٤٪. بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وسعى البنك المركزي الإيراني لإطلاق خطة لمراجعة جودة الأصول خلال العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ لمعالجة ذلك القصور ومن المتوقع أن تسفر خطة المراجعة إلى تعديلات جوهرية ومنها زيادة بعض المصارف لرأس مالها.

ثالثاً: نتائج تحليل مؤشرات صناعة المصرفية الإسلامية:

في ضوء العرض السابق للتحليلات المختلفة يتبين أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية في موقع يمكنها من المحافظة على مسار نمو إيجابي، وزيادة في أصولها. ومن أجل ضمان تحقيق معدلات النمو يجب أن تكون صناعة المصرفية الإسلامية على حذر من التحديات الجديدة والتي تتمثل في التالي:

- التطورات في التقنيات المالية والتي تعد من أهم المعوقات التشغيلية التي تواجه صناعة المصرفية الإسلامية والتي تتمثل في ضعف قدرة المصارف في ابتكار أدوات مالية حديثة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات عملائها المختلفة.
- المنافسة غير المتكافئة مع المصارف التقليدية والتي تقدم منتجات أكثر تنوعاً لامتلاكها نظم تكنولوجية قوية ومتطورة والقدرة على الإنفاق في البحث والتطوير.
- عدم توحيد المعايير الشرعية للحد من إشكاليات الاختلاف بين الهيئات الشرعية في تطبيقات المنتجات المخالفة للتمويل الإسلامي.
- عدم توفير التشريعات والقوانين الداعمة لتطبيق المصرفية الإسلامية في بعض الدول وتهيئة المناخ الاقتصادي للتطبيق السليم للمصرفية الإسلامية.
- ضعف الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لدعم التطبيق السليم للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي حول العالم.
- زيادة أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية وتوسعها في السوق والتي قد تؤثر على حصة المصارف الإسلامية.
- قلة الوعي المالي / المصرفي الإسلامي وغياب مؤسسات البحث والتطوير بالمصارف الإسلامية والذي ينعكس بشكل سلبي على كيفية التطبيق السليم للمصرفية الإسلامية.

- ولكي تحقق صناعة المصرفية الإسلامية الريادة وتحقيق المزيد من معدلات النمو في حصتها السوقية وللحفاظ على استقرارها وما وصلت إليه من نجاحات يقترح الباحث التالي:
- الابتعاد عن فكرة المحاكاة للمصرفية التقليدية والانتقال إلى التجديد والإبداع من خلال توجيه جزء من موارد المصارف الإسلامية للإنفاق على البحث والتطوير.
 - تأسيس مراكز بحثية للقيام بدراسة السوق كل ما هو جديد في عالم الاقتصاد والمال لدعم وتطوير المصرفية الإسلامية ولتقليل الاختلافات بين الهيئات الشرعية.
 - إعداد الكوادر والقدرات البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً بدلاً من الاعتماد على الكوادر البشرية بالبنوك النمطية للقيام بالتطوير.
 - تهيئة المناخ الاقتصادي وتوفير التشريعات والقوانين لدعم تطبيق المصرفية الإسلامية.

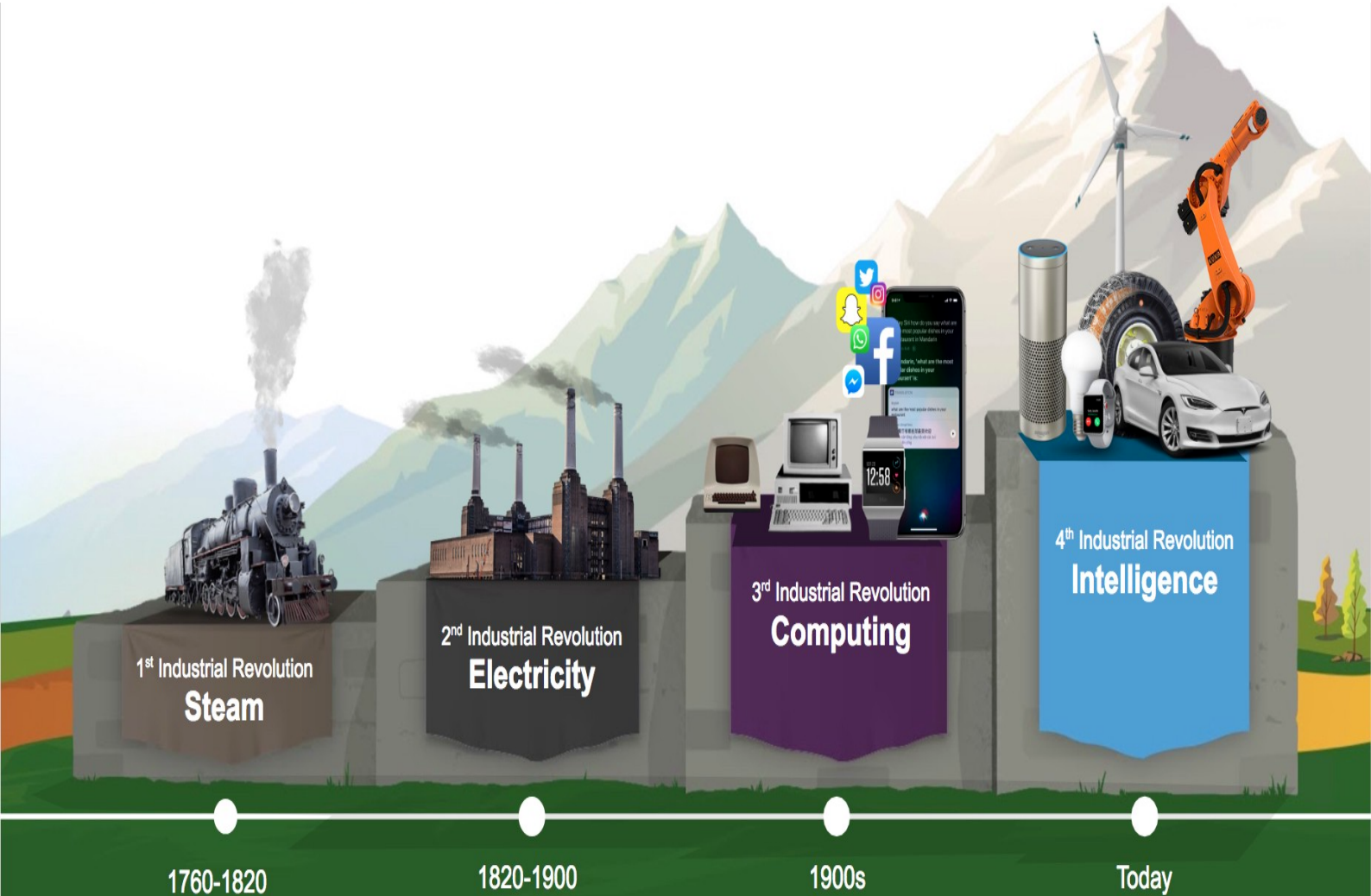
المراجع والتقارير باللغة العربية

١. إدارة الدراسات والبحوث، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٥ - ايار / مايو ٢٠١٩، ص ٢٦-٤٢.
٢. إدارة الدراسات والبحوث، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٥ - نيسان / ابريل ٢٠١٦ ص ٢٦-٢٩.
٣. المعيار (IFSB-١٥) المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر ٢٠١٣.
٤. تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي ٢٠١٨ / ١٩، الصادر عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع THOMSON Dinar Standards و REUTERS.
٥. صندوق النقد الدولي، التمويل الإسلامي: الفرص والتحديات وخيارات السياسة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ص ٥٠-٥٣.
٦. محمد سعيد المجاهد، محمد بن راشد الغاربي، "المؤسسات المالية الإسلامية بين الواقع والمأمول" المؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (ايفي) المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق، اسطنبول، تركيا، ١٦-١٧ ابريل ٢٠١٨.

المراجع والتقارير باللغة الأجنبية

7. Global Report on Islamic Finance ٢٠١٨, The Role of Islamic Finance in Financing Long-term Investments, The Islamic Research and Training Institute (IRTI)
8. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019.
9. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018.
10. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017.
11. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016.
12. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2015.
13. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2014.
14. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2013.
15. Islamic Financial Services Board, RISK SHARING IN ISLAMIC BANKING ,IFSB WORKING PAPER SERIES , May 2019.

الثورة الصناعية الرابعة واقتصاد ما بعد الذرة في عالم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر



تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (٢٠١٢-٢٠١٨)

أحمد شوقي سليمان

باحث دكتوراه بكلية التجارة جامعة الأزهر - محاضر ومدير معتمد في إدارة المخاطر

الحلقة (٢)

تأثرت أسواق رأس المال العالمية في عام ٢٠١٨ بمجموعة من العوامل أهمها النمو الاقتصادي المعتدل واستمرار التحديات الجيوسياسية، بالإضافة إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريف جمركية جديدة على واردات الصلب والألمنيوم والتي أدت إلى وجود اضطراب في عمليات التجارة، بالإضافة لرفع معدلات الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والتي أدت إلى الحد من (تقليل) السيولة الدولية وزيادة تكلفة الإقراض، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط في عام ٢٠١٨ والتي بدأت في الانتعاش المستمر مع بداية العام الحالي.

وقد شهدت أسواق رأس المال الإسلامية العالمية العديد من التطورات خلال العام ٢٠١٨ في أصولها الثلاثة الرئيسية الصكوك والأسهم الإسلامية وصناديق الاستثمار. ويمثل قطاع سوق رأس المال الإسلامي حتى نهاية عام ٢٠١٨ نسبة مقدارها ٢٧٪ من موجودات صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية، ويرجع هذا إلى الأداء الإيجابي الناتج عن إصدارات الصكوك السيادية والإصدارات متعددة الأطراف في العديد من الأسواق الرئيسية لتمويل الإسلامي لدعم نفقات الميزانية، فضلاً عن عدد من الإصدارات السيادية الأولى من نوعها، بما في ذلك الصكوك السيادية الخضراء لتمويل مشاريع صديقة للبيئة. وسيسعى الباحث للقيام بعرض وتحليل وتقييم مؤشرات ومعدلات الأصول الثلاثة الرئيسية لأسواق رأس المال الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ لتقديم نظرة واقعية لحجم وتطور أسواق رأس المال الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالأسواق المالية وصناعة المصرفية الإسلامية.

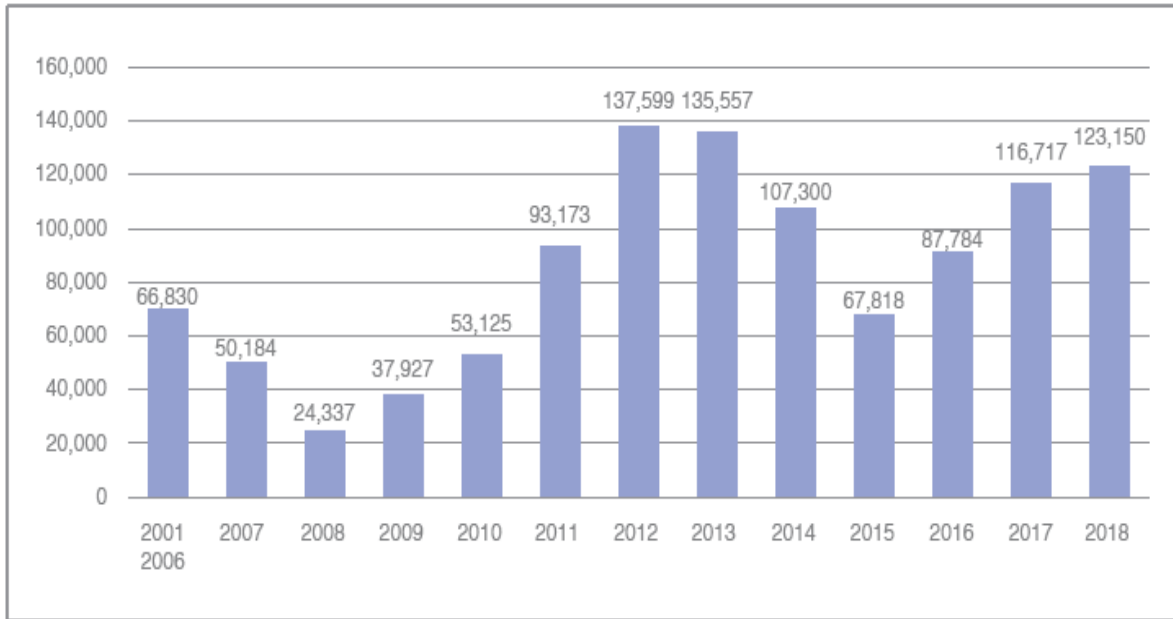
أولاً: الصكوك

الصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. وتعتبر الصكوك من أهم الأدوات المالية بالأسواق المالية الإسلامية وقد فرضت نفسها في العديد من الأسواق بالعديد من الدول العربية والإسلامية والغربية وبدأت في الانتشار في

الأسواق العالمية، وأصبحت ذات أهمية كبيرة فهي الطريق المكمل للأسهم والجناح الثاني للسوق الثانوي للأوراق المالية وتساهم في تحقيق العديد من المزايا أهمها تطوير أسواق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول، وإنشاء صناديق استثمارية في الصكوك، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة (تستخدم الصكوك كأداة من أدوات السياسة النقدية)، وتوفير مصدر تمويلي للمساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة (بشكل غير مباشر) وحصول الحكومات على تمويل لمشروعاتها وخاصة التنموية ومشاريع البنية التحتية من خلال نقل عبء تمويل تلك المشروعات للقطاع الخاص والأفراد دون اللجوء للاقتراض، ومساعدة الشركات في الحصول على تمويل لمشروعاتها يساعدها في التوسع في أنشطتها الاستثمارية، والمساهمة في تعزيز ثقافة الاستثمار والادخار من خلال طرح الاستثمار في الصكوك للمواطنين الأفراد، وجذب شريحة كبيرة من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق صيغ تتفق وأحكام الشريعة.

حجم إصدارات الصكوك

بلغ إجمالي إصدارات الصكوك بنهاية عام ٢٠١٨ حوالي ١٢٣,١٥ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو حوالي ٥,٥٪ مقارنة ١١٦,٧١ بنهاية عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو يصل إلى ٣,٣٪ مقارنة ٨٧,٧٨ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٦ وفقاً للتقرير الصادر عن السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM. حيث يبلغ إجمالي الصكوك المصدرة ١,١٠١ تريليون دولار أمريكي خلال ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ كما هو موضح بالشكل التالي.



وبتحليل التقسيم الجغرافي لإصدارات الصكوك، تحتل دول شرق آسيا الصدارة في إصدارات الصكوك بنسبة تصل إلى ٧٠٪ تليها دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط بنسبة ٢٤,١٩٪ كما هو موضح بالجدول التالي :

المنطقة	قيمة الإصدارات بالمليون دولار أمريكي	نسبة قيمة الإصدارات	عدد الإصدارات
دول آسيا	٧٨١,٠٢٦	٦٩,٩٨٪	٧,٠٤٤
مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	٢٦٦,٤٢٢	٢٤,١٩٪	٧٨٢
أفريقيا	٢٢,٩٣٢	٢,٠٨٪	٣٧٠
أوروبا وأمريكا وأخرى	٣١,١٢٢	٢,٤٩٪	٣٩٢

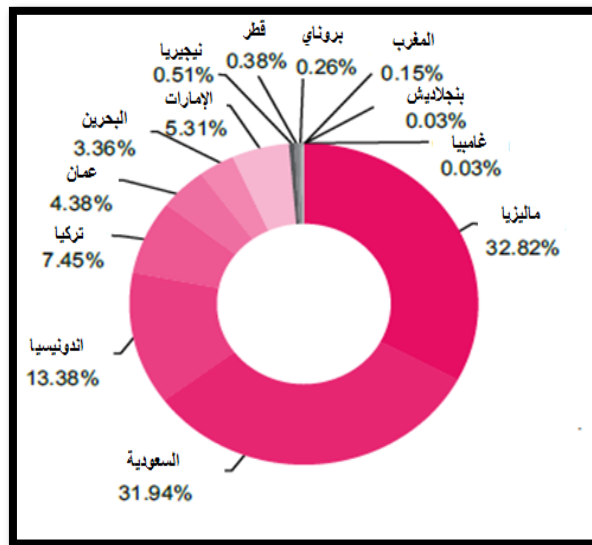
وتعد دولة ماليزيا من اكبر الدول إصداراً للصكوك خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٨ حيث تقدر إجمالي إصدارتها بـ ٦٧٠,١٢١ مليار دولار أمريكي بنسبة ٦٠,٨٤٪ من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك تليها السعودية بإجمالي إصدارات تبلغ ١١٧,٨١٦ مليار دولار أمريكي بنسبة ١٠,٧٠٪ ثم دولة إندونيسيا بقيمة إصدارات ٧٩,٤٩٢ مليار دولار أمريكي بنسبة ٧,٢٢٪ تليها الإمارات ٧٩,٣٧٨ مليار دولار أمريكي بنسبة ٧,٢١٪. وبالنظر للدول الغربية تحتل المملكة المتحدة (إنجلترا) المرتبة الأولى في إصدارات الصكوك حيث تقدر إصدارات الصكوك خلال الفترة ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ بـ ١,٧١٩ مليار دولار أمريكي، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ١,٣٦٧ مليار دولار أمريكي، وإيرلندا ٢٩٣ مليار دولار أمريكي، ولوكسمبورج ٢٨٠ مليون دولار أمريكي، وألمانيا ٢٠٦ مليون دولار أمريكي، وهولندا ٧٣ مليون دولار أمريكي، وفرنسا بمليون دولار

ومن حيث قيمة إصدارات الصكوك بالعملات مقومة بالدولار الأمريكي على مستوى دول العالم خلال العام ٢٠١٨ تأتي الإصدارات بالرينكت الماليزي في الصدارة بنسبة ٣٩,٥٪ بإجمالي قيمة ٤٨,٦٣٦ مليار، تليها الإصدارات بالدولار الأمريكي بنسبة ٢٥,٤٪ بقيمة ٣١,٢٧٧ مليار ثم الإصدارات بالريال السعودي بنسبة ١١,٥٧٪ بقيمة ١٤,٢٤٣ مليار، تليها الإصدارات بالروبية الإندونيسية بنسبة ١١,٠٢٪ بقيمة ١٣,٥٧٦ مليار، ثم الإصدارات بالليرة التركية بنسبة ٥,٥٧٪ بقيمة ٦,٨٦٢ مليار، تليها الإصدارات بالريال القطري بنسبة ١,٩٥٪ بقيمة ٢,٣٩٩ مليار، ثم الإصدارات بالدينار البحريني بنسبة ١,٧٦٪ بقيمة ٢,١٦٣ مليار، تليها الإصدارات باليورو بنسبة ١,١٠٪ بقيمة ١,٣٦١ مليار وهو ما يظهر تنوع إصدارات الصكوك بالعملات المختلفة.

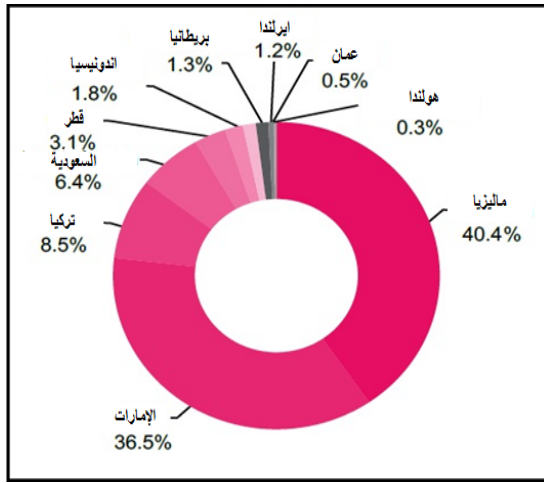
هياكل وأنواع إصدارات الصكوك

تتنوع الصكوك بين صكوك مرابحة وصكوك إجارة وصكوك مضاربة وصكوك مشاركة وصكوك استصناع وصكوك سلم وصكوك مزارعة وصكوك مساقاة وصكوك وكالة. وتمثل أهم هياكل إصدارات الصكوك لعام ٢٠١٨ إصدارات صكوك الوكالة بنسبة ٥٠٪ من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية بقيمة تقدر ١٦,٥٧٠ مليار دولار أمريكي تليها إصدارات الصكوك الهجينة بنسبة ٢٨٪ وتظهر الصكوك الهجينة من خلال الجمع بين نوعين أو أكثر من الصكوك حيث تمثل الصكوك الهجينة التي تجمع ما بين صكوك المرابحة والوكالة بنسبة ٧٪ بقيمة إصدارات ٢,١٠٠ مليار دولار أمريكي، والتي تجمع ما بين صكوك المضاربة والمرابحة بنسبة ٦٪ بقيمة إصدارات ٢ مليار دولار أمريكي، والتي تجمع ما بين الإجارة والمرابحة بنسبة ٣٪ بقيمة إصدارات ٩٠٠,٣ مليون دولار أمريكي، والتي تجمع ما بين الإجارة والمشاركة بنسبة ١٪ بقيمة تقدر ٣٥١,١ مليون دولار أمريكي بالإضافة لصكوك هجينة تقدر بمليار دولار وتمثل نسبة ٣٪ من إجمالي الإصدارات للعام ٢٠١٨. تليها صكوك الإجارة بنسبة ١٧٪ بقيمة إصدارات ٥,٧٢٢ مليار دولار أمريكي، ثم صكوك المضاربة بنسبة ٦٪ بقيمة إصدارات ١.٩٥٥ مليار دولار أمريكي.

وتمثل إصدارات الصكوك السيادية ٥٥٪ من إجمالي إصدارات الصكوك منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨ بقيمة تصل إلى ٣٩,٦٠٦ مليار دولار أمريكي، وتشترك في إصدار الصكوك السيادية ١٣ دولة وقد حافظت ماليزيا على سمعتها التاريخية كأكبر الدول في إصدار الصكوك السيادية في عام ٢٠١٨ تليها السعودية ثم إندونيسيا كما هو موضح بالشكل التالي:



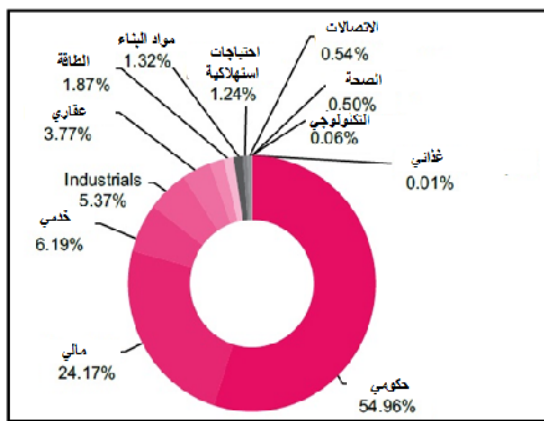
وتمثل إصدارات الصكوك شبه السيادية نسبة ١٤,٣٪ وصكوك المؤسسات المالية نسبة ٢,٧٨٪ من إجمالي الإصدارات خلال ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨. كما تمثل إصدارات



صكوك الشركات نسبة ٢,٥٪ من إجمالي إصدارات الصكوك حتى عام ٢٠١٨ حيث بلغت ٢٧٨,٤٥ مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو ٣٠٪ وقد دعم هذه الزيادة الإصدارات الكبيرة للشركات بدولة الإمارات تليها ماليزيا والسعودية وتركيا، ويشترك في إصدارات صكوك الشركات بوجه عام ١٠ دول مقارنة ب ٩ دول عام ٢٠١٧ وتشمل ظهور دول غير إسلامية كهولندا وإيرلندا وإنجلترا كما هو موضح بالشكل

التالي :

أما من حيث استحقاقات الصكوك سجلت إصدارات الصكوك ذات الاستحقاقات طويلة الأجل ما بين ٥-١٠ سنوات وأكثر من ١٠ سنوات نسبة أكبر من ٥٠٪ من إصدارات الصكوك، وكان الاتجاه الأبرز في حجم إصدارات الصكوك ذات استحقاقات ما بين ١-٣ سنوات، وتحليل حجم إصدار الصكوك من حيث القطاعات الاقتصادية يتبين تنوع إصدارات الصكوك من حيث القطاعات الاقتصادية، حيث يستحوذ كلاً من القطاع

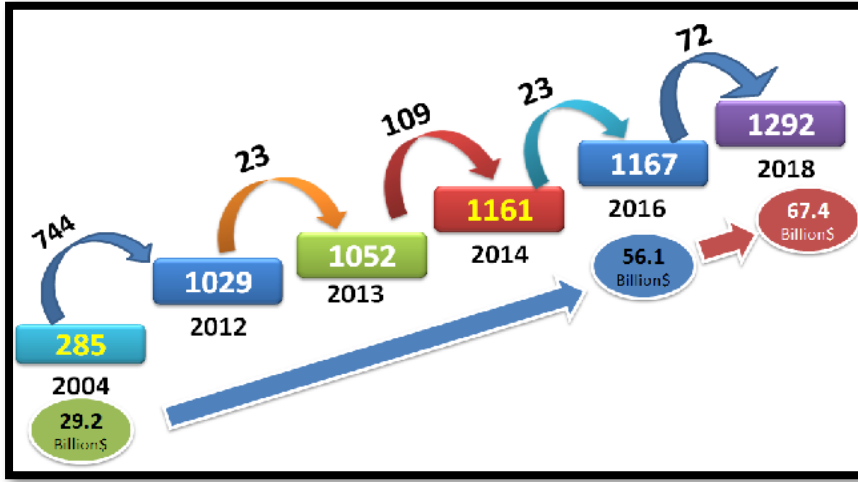


الحكومي والقطاع المالي على الحجم الأكبر من حيث إصدارات الصكوك مجتمعين بنسبة ٧٩٪ يليهم إصدارات الشركات في عام ٢٠١٨ بقطاع المرافق والقطاع الصناعي والقطاع العقاري وقطاع الطاقة كما هو موضح بالشكل

التالي :

حجم الصكوك المتداولة

يبلغ حجم الصكوك المتداولة خلال الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٨ حوالي ٤٩٠,٧٨ مليار دولار أمريكي وقد بدأت الصكوك في التداول بالأسواق المالية في عام ٢٠١٤ بقيمة ٢,١٨ مليار دولار أمريكي، واستمرت معدلات نمو تداول الصكوك في النمو لتصل إلى ٩٧,٧٧ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٧، لتصل إلى ٩٩,٠٢



مليار بنهاية ٢٠١٨ كما هو موضح بالشكل .

وتعد الصكوك السيادية من أكثر الصكوك تداولاً بنهاية عام ٢٠١٨ بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الصكوك المتداولة بالأسواق المالية الإسلامية تليها صكوك الشركات

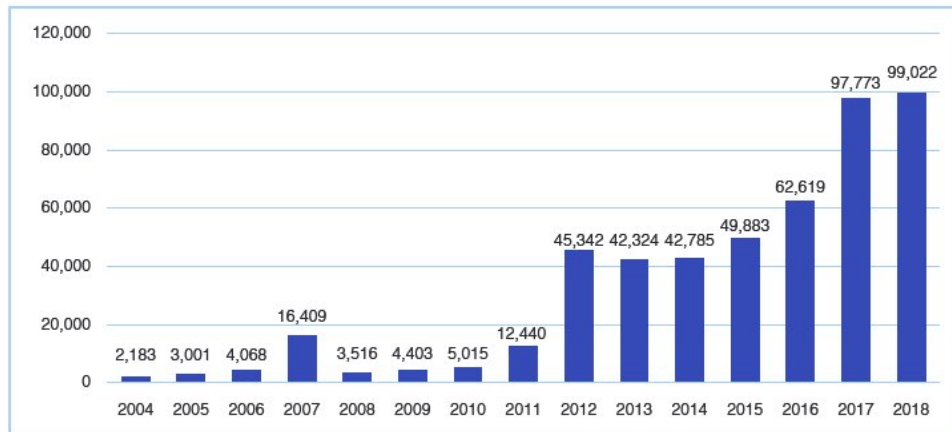
بنسبة ٢٧,٥٨٪ ثم الصكوك شبه السيادية بنسبة ١٩,٦٨٪ تليها صكوك المؤسسات المالية بنسبة ٧,٧٤٪. ويستحوذ على نسبة ٩١,٤١٪ من إجمالي الصكوك المتداولة عالمياً ٥ دول وهم ماليزيا ٩١,٤١٪ والسعودية ٢٠,١٪ وإندونيسيا ١١,٩٨٪ والإمارات ٧,٤٦٪ وتركيا ٣,٥٥٪ بالإضافة لكل من قطر ١,٩٨٪ والبحرين ١,٥٨٪ وباكستان ١,٦٢٪.

ثانياً: صناديق الاستثمار الإسلامية

صناديق الاستثمار الإسلامية هي أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، وتتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية، تتمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح وتحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة.

حجم صناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً

ارتفع عدد صناديق الاستثمار الإسلامية لتصل إلى ١٢٩٢ صندوق استثماري عام ٢٠١٨ بقيمة إجمالية ٦٧,٤ مليار دولار أمريكي مقارنة ب ١١٦١ صندوق استثمار إسلامي عام ٢٠١٧ بقيمة إجمالية ٦٦,٧ مليار دولار،



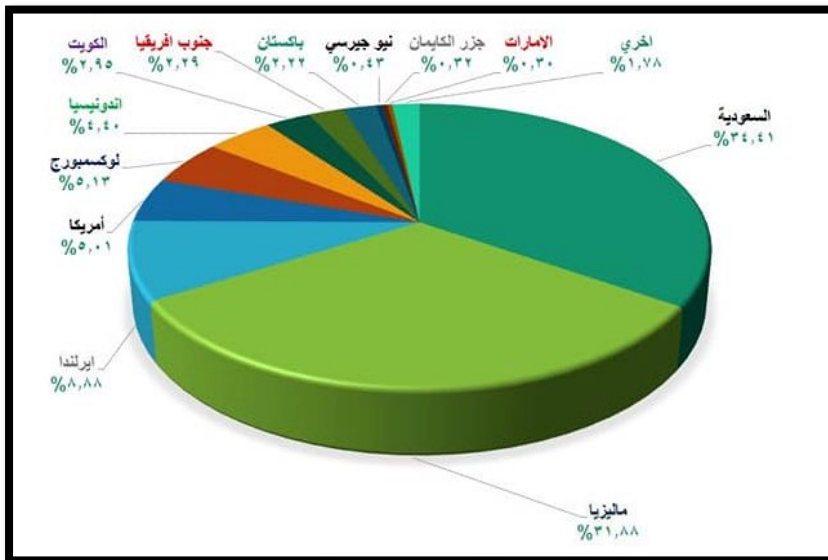
حيث قد ارتفع معدل نمو عدد صناديق الاستثمار بنسبة ١١٪ عام ٢٠١٨ بعد انخفاض طفيف في عدد الصناديق بالعام السابق وقد ارتفع معدل نمو قيمة صناديق الاستثمار بنسبة طفيفة تمثل ١٪ عام ٢٠١٨ كما هو موضح بالشكل أعلاه.

وتبلغ صناديق الاستثمار الإسلامية المصنفة كصناديق نشطة ٨٦٠ صندوق بقيمة ٦١,٥ مليار دولار أمريكي مقارنة ب ٨٢١ صندوق استثمار نشط عام ٢٠١٧ بقيمة ٦١,٧ مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من ارتفاع عدد صناديق الاستثمار الإسلامية في العام ٢٠١٨ عن العام الماضي ولكن شهدت متوسط انكماش قدرة ٧٩,٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٧ إلى ٧٢,٠٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٨. وقد ظل تركيز توزيع صناديق الاستثمار الإسلامية كما هو في العام الماضي حيث تستحوذ ٥ دول عام ٢٠١٨ على ٨٥٪ من إجمالي صناديق الاستثمار الإسلامية بمقابلة ٨٨٪ عام ٢٠١٧، ونسبة ال ١٥٪ المتبقية تتركز فيها ٢٩ دولة عام ٢٠١٨ مقارنة ب ١٢٪ عام ٢٠١٧ وظل إجمالي عدد الدول المشتركة في صناديق الاستثمار الإسلامية ٣٤ دولة. وتستحوذ دولتي ماليزيا والسعودية على ٦٦٪ من صناديق الاستثمار، وتستمر السعودية كأكبر دولة حاضنة لصناديق الاستثمار حيث تمتلك ٣٤٪ من إجمالي صناديق الاستثمار المدارة على الرغم من انخفاض حصتها خلال الثلاث أعوام الماضية ٣٧٪ عام ٢٠١٧، و٣٨٪ عام ٢٠١٦، و٤٠٪ عام ٢٠١٥. بينما تأتي ماليزيا كثاني أكبر دولة بنسبة ٣٢٪ من إجمالي صناديق الاستثمار المدارة حيث زادت خلال الأعوام الثلاثة الماضية ٣١,٧٪ عام ٢٠١٧، و٢٩٪ عام ٢٠١٦، و٢٨٪ عام ٢٠١٥، والجدير بالذكر أن المراكز الثلاثة التالية لصناديق الاستثمار الإسلامية هي أيرلندا بنسبة ٩٪، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥٪، ولوكسمبورج بنسبة ٥٪ وهي دول غير تابعة لمنظمة

التعاون الإسلامية (OIC) ويعرض

الشكل التالي الحصص الدولية

لصناديق الاستثمار بنهاية ٢٠١٨ :



هياكل صناديق الاستثمار الإسلامية

وبتحليل هيكل أصول صناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً يتضح أن أكثر من ٨٢٪ من أصولها يتركز في الأسهم والسلع وسوق المال، حيث تمثل الأسهم نسبة ٤٢٪ من إجمالي مكونات صناديق الاستثمار بقيمة تبلغ ٢٨,٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨ بمقابل ٤٢٪ بقيمة تبلغ ٢٧,٨ مليار دولار أمريكي، وقد انخفضت حصة سوق المال لتصل إلى ٢٥٪ بقيمة قدرها ١٧,٠٣ مليار دولار أمريكي بمقابل ٢٦٪ بقيمة ١٧,٣ مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت قيمة السلع لتصل إلى ١٥٪ بقيمة أكبر من ٩,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨، بمقابل ١٤٪ لعام ٢٠١٧ بقيمة ٩,٥ مليار دولار أمريكي، ويشمل هيكل صناديق الاستثمار الإسلامية صناديق الدخل

الثابت / الصكوك

بقيمة تبلغ ٤,٦

مليار دولار أمريكي،

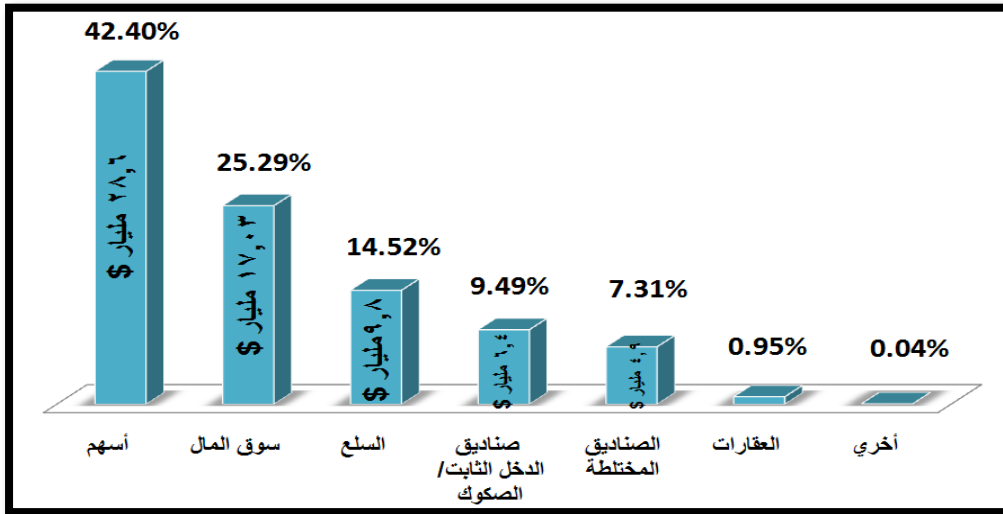
والصناديق المختلطة

تبلغ قيمتها ٤,٩

مليار دولار أمريكي

كما هو موضح

بالشكل.

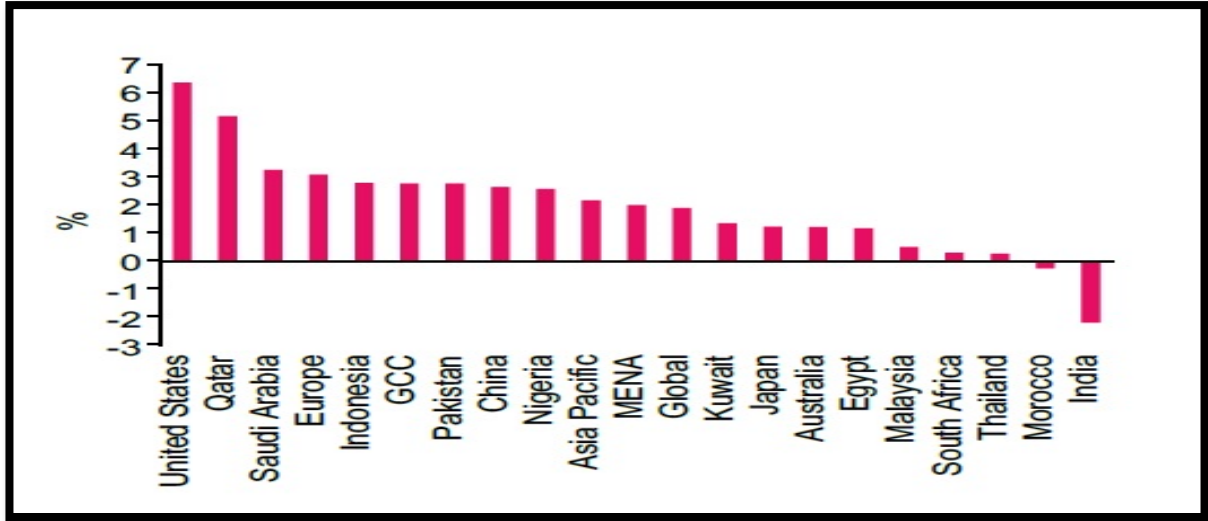


تقييم أداء صناديق الاستثمار

سيتم تقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية من حيث العوائد المحققة وتقسيماتها الجغرافية، وعلى غرار العوائد المنخفضة في أسواق رأس المال عام ٢٠١٨ شهدت صناديق الاستثمار الإسلامية انخفاضاً في عوائدها في جميع أنواع أصول صناديق الاستثمار الإسلامية مقارنة بالعام ٢٠١٧ باستثناء الصناديق ذات الأصول العقارية والتي حققت نمو من خلال أداء صندوقين بالسعودية، وقد انخفضت صناديق الاستثمار التي تحتوي على أصول سلعية والتي كانت الأفضل في الأداء خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ويرجع ذلك للعديد من الأسباب السابق ذكرها.

ومن حيث التقسيم الجغرافي يتبين أن العوائد على صناديق الاستثمار الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية هي الأفضل خلال العام ٢٠١٨ بحوالي ٦,٤٪ والتي انخفضت خلال العامين السابقين ٢٠١٦-٢٠١٧ حيث كانت العوائد ٩,٥٪ و ٧,٧٪ على التوالي، وتتركز استثمارات صناديق الاستثمار الإسلامية في منطقة دول التعاون

الخليجي بدولتي السعودية وقطر والتي حققت عوائد سلبية في عام ٢٠١٧، والتي أظهرت انعكاس في الاتجاه ذات عوائد إيجابية نسبيا عام ٢٠١٨، وعلى النقيض فقد حققت صناديق الاستثمار الإسلامية في الهند أداء أفضل عام ٢٠١٧ بينما انخفضت عوائدها بشكل سلبي عام ٢٠١٨ ويوضح الشكل التالي عوائد صناديق الاستثمار الإسلامية خلال العام ٢٠١٨.



ثالثاً: الأسهم الإسلامية

شهدت أسواق الأسهم تقلباً شديداً عام ٢٠١٨ والذي يعد العام الأقل من حيث العوائد في جميع أنحاء أسواق الأسهم بالعالم حيث سجلت انخفاضا قدرة ١٢,٥٪. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومخاوف ارتفاع الفائدة والعوامل الجيوسياسية مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبمقارنة المؤشرات الإسلامية مع المؤشرات التقليدية يتبين أن أداء أسواق الأسهم الإسلامية كان أفضل من أسواق الأسهم التقليدية حيث حققت عوائد أفضل نسبياً للعام ٢٠١٨ وتحليل مؤشرات الأسهم الإسلامية لما يقابلها من مؤشرات الأسهم التقليدية يتبين أن أداء المؤشرات الإسلامية كان أفضل خلال آجال ثلاث أعوام وخمس أعوام بينما انخفضت العوائد خلال العام ٢٠١٨ لكل من المؤشر التقليدي والإسلامي كما هو مبين بالجدول التالي والذي يوضح إجمالي العوائد لستاندرد أند بور S&P العالمية (١٢٠٠ مؤشر) مقابلة لمؤشر ستاندارد أند بور S&P العالمية (١٢٠٠ مؤشر شرعي) لعام ٢٠١٨.

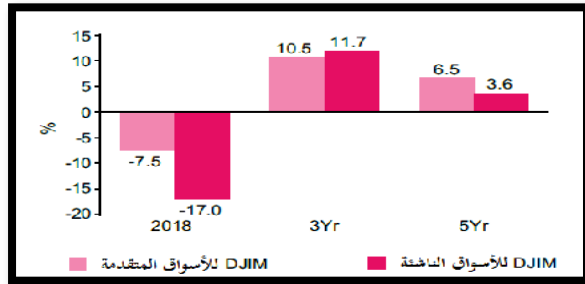
S&P العالمي ١٢٠٠ مؤشر إسلامي	S&P العالمي ١٢٠٠ مؤشر	٢٠١٨
٤,٧٩ - %	٨,١٦ - %	٢٠١٨
٨,٤٦ %	٧,٣٩ %	٣ سنوات

٥ سنوات	٥,٢٩ %	٦,٧٦ %
١٠ سنوات	١٠,٢٩ %	١١,١١ %

كما يوضح الجدول التالي إجمالي العوائد لستاندارد أند بور S&P العالمية، ومؤشر السوق العام (BMI) مقابلة لمؤشر ستاندارد أند بور S&P العالمية مؤشر السوق العام الإسلامي (BMI) لعام ٢٠١٨ .

٢٠١٨	S&P العالمي مؤشر السوق العام	S&P العالمي مؤشر السوق العام الإسلامي
٢٠١٨	٩,٦٧ - %	٦,٤٧ - %
٣ سنوات	٧,٠٢ %	٨,٢٤ %
٥ سنوات	٤,٧٢ %	٦,٢٢ %
١٠ سنوات	١٠,٣٦ %	١١,٣٠ %

وبالنظر للمؤشرات الإسلامية (مؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية DJIM)، فقد شهد مؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية بالنسبة للأسواق الناشئة انخفاض حاد بنسبة ١٧٪ ويرجع ذلك الانخفاض للعديد من الأسباب أهمها ارتفاع أسعار الفائدة، والحروب التجارية كما سبق القول، وقد انخفض أيضا مؤشر داو جونز



للأسواق الإسلامية بالنسبة للأسواق المتقدمة محققاً انخفاض قدرة ٧,٥٪ على الرغم من ارتفاع مؤشر أسهم الأسواق الناشئة على أساس ثلاث سنوات عن مؤشر أسهم الأسواق المتقدمة ولكنها تراجعت على أساس خمس سنوات كما هو موضح بالشكل التالي:

وفي ضوء ما سبق يتبين إيجابية أداء مؤشرات الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالمقابلة لأداء الأسهم التقليدية في الأسواق المالية وفقاً للإحصائيات الصادرة عن هيئات التقييم الدولية.

رابعاً: نتائج تحليل الأسواق المالية الإسلامية

إنه في ضوء العرض السابق للتحليلات المختلفة لقطاعات الأسواق المالية الإسلامية (الصكوك - صناديق الاستثمار - الأسهم الإسلامية) يتضح للباحث أن معدلات أداء الأسواق المالية الإسلامية في تطور ملحوظ في ضوء التقلبات في الأسواق المالية التي شهدتها الفترة السابقة وقدرتها على الحفاظ على مسار نمو إيجابي، وزيادة أصولها عبر قطاعاتها الثلاثة. ولاستمرارية الحفاظ على تحقيق معدلات نمو متزايدة يقترح الباحث على القائمين على الأسواق المالية الإسلامية العمل على الآتي:

- الاعتماد على منهجية وأدوات التحسين المستمر **Improvement Continuous** في تقييم وتقويم أداء الأدوات المالية الإسلامية من خلال مجموعة من المراكز البحثية والتي يتركز دورها في القيام بالدراسات السوقية والقطاعات الاقتصادية لدعم وتطوير الأدوات المالية الإسلامية.
- العمل على تأسيس سوق مالية إسلامية مركزية حقيقية لإصدار وتداول الأدوات المالية الإسلامية.
- مراعاة الجوانب التطبيقية عند إعداد المعايير الشرعية والسعي نحو توحيدها وذلك للحد من الإشكاليات الأكاديمية والمهنية عند التطبيق العملي ولتقليل الاختلاف بين الهيئات الشرعية في إعداد هياكل وإصدار وتداول الأدوات المالية بالأسواق المالية الإسلامية.
- تطوير الآليات والتقنيات المالية لمواكبة التطورات والتغيرات في الأسواق المالية من خلال ابتكار أدوات مالية حديثة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية كافة احتياجات المتعاملين في الأسواق المالية.
- العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي من خلال توفير التشريعات والقوانين الداعمة للتطبيق السليم في الأسواق المالية الإسلامية.
- تأهيل وإعداد الكوادر والقدرات البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً من خلال الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في المالية الإسلامية لتأصيل التطبيق السليم لمقاصد الشريعة الإسلامية في التعامل في الأسواق المالية الإسلامية.

أهم المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١. المعيار الشرعي رقم (١٧) صكوك الاستثمار، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، نوفمبر ٢٠١٧.
٢. المعيار المحاسبي رقم (١٤) صناديق الاستثمار، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥.
٣. المعيار المحاسبي رقم (٢٥) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٥.
٤. تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي ٢٠١٨/١٩، الصادر عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع

Dinar Standards و THOMSON REUTERS

ثانياً: تقارير باللغة الإنجليزية

5. Global Report on Islamic Finance ٢٠١٨, The Role of Islamic Finance in Financing Long-term Investments, The Islamic Research and Training Institute (IRTI).
6. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019.
7. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018.
8. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017.
9. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016.

10. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2015.
11. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2014.
12. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2013.
13. International Islamic Financial Market, Sukuk report, July ,2019, 8th Edition.
14. International Islamic Financial Market, Sukuk report, comprehensive study of the global sukuk market April ,2019, 7th Edition.